معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 17/ العدد 1 (جوان 2022): ص.ص: 472- 491

التعليم المالي كأداة لتعزيز الشمول المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

Financial education as a tool to promote financial inclusion to achieve the Sustainable Development Goals

د. يمينة شايب*

جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،

chaib.yamina@univ-alger03.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/10؛ تاريخ القبول: 2022/05/09؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالتعليم المالي باعتباره أحد أهم مداخل الشمول المالي الذي يمكِّن من دعم استخدام الخدمات المالية لكل الشرائح السكانية في المجتمع بما في ذلك الفئات السكانية ذات الدخل المحدود وكذلك القطاعات الاقتصادية الهشة؛ وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توصّلت هذه الدراسة إلى أنَّ أهمية التعليم المالي ودوره في تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية عبر التأثير الإيجابي على سلوكيات الأفراد؛ ترتفع في ظل غياب الوعي للتخطيط والتنظيم ا.لماليين.

كلمات مفتاحية: شمول مالي؛ تعليم مالي؛ استبعاد مالي؛ تكنولوجية مالية؛ وعي مالي.

Abstract:

This study aims to introduce financial education as one of the most important entrances to financial inclusion that enables use to access financial services for all segments of the population in society, including low-income population groups as well as fragile economic sectors; Thus contributing to achieving sustainable developments goals.

This study concluded that the importance of financial education

* المؤلف المرسل.

and its role in enhancing access to financial services and products through the positive impact on the behavior of individuals increases in the absence of awareness of financial planning and regulation.

Keywords: Financial coverage; financial education; financial exclusion; financial technology; financial awareness.

المقدمة:

يشهد قطاع الخدمات المالية أهمية متزايدة في جميع اقتصاديات دول العالم خاصة المتقدمة منها على اعتبار أنه بات من القطاعات الأساسية التي يتم الارتكاز عليها في تنمية القطاعات الأخرى. وهو ما جعل القضايا المتعلقة بتعزيز الشمول المالي تحظى بالاهتمام المتزايد لدى صانعي السياسات في مختلف الدول في سبيل مواجهة تحديات الفقر والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعية والتي هي من بين أهم القضايا التي تعمل تلك السياسات على معالجتها.

لقد شكّل قطاع التكنولوجيا المالية ثورة في الأنظمة المالية العالمية لما يمتلكه من قدرة حقيقية على جعل العمليات والخدمات المالية أسرع وأقل تكلفة وأكثر أمناً وشفافية. ويُعدّ التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية.

ضمن هذا السياق؛ ساهمت التطورات العلمية والتقنية المتعلقة بالقطاع المالي في طرح الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل وقدرة على إدارة مخاطر استخدامها. وهنا ظهرت الحاجة إلى التثقيف المالي بالأخص للسكان من فئات الدخل المنخفض والمستثمرين الصغار لتعريفهم بالمكاسب والمخاطر للمنتجات والخدمات المالية الجديدة وكيفية اختيار واستخدام وإدارة التمويل انطلاقا من أن الكثير منهم ليسوا على دراية بالكثير من المفاهيم الاقتصادية الحياتية التي تواجههم يوميا وأن الأمية المالية باتت منتشرة في كل بلدان العالم.

طرح الإشكالية:

بناء على المعطيات السابقة وغيرها تبلورت لدينا إشكالية هذه الدراسة والتي

نطرحها على النحو التالي:

كيف يمكن للتعليم المالي أن يعزز الشمول المالي في ظل مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التعليم المالي كمدخل أساسي لتعزيز الشمول المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على دور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي نعتقد أنه يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة.

للإجابة على الاشكالية المطروحة ارتأينا تقسيمها إلى السؤالين التاليين:

السؤال الأول: ماهي العلاقة بين التعليم المالي والشمول المالي؟

السؤال الثاني: ماهي أدوات التعليم المالي لتعزيز الشمول المالي ضمن مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذين السؤالين وغيرهما من التساؤلات استندنا إلى الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يعمل التعليم المالي على تعزيز الشمول المالي من خلال جذب عدد كبير من المُستبعدِين من النظام المالي وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

الفرضية الثانية: يعمل التعليم المالي على تطوير السلوك المالي للأفراد وبالتالي التأثير بشكل إيجابي في صنع القرار المالي.

أولا: ماهية الشمول المالي

يعتبر مفهوم الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا غداة الأزمة المالية العالمية 2007، قامت غالبية الدول- سواء المتقدمة أو النامية- بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي؛

والتي سينعكس أثرها الإيجابي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

1.تعريف الشمول المالي

يرجع ظهور مصطلح الشمول المالي إلى عام 1993؛ إلى دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تم فيها تناول أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية. وفي العام 1999 استخدم مصطلح **الشمول المالي** لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتاحة.

يعرفه البنك الدولي على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم المنتجات المالية والخدمات البنكية حسب احتياجات كل فرد أو مؤسسة؛ ومن بينها: حسابات التوفير، الحسابات الجارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها، وذلك عبر القنوات الرسمية وبأسعار مناسبة للجميع، وسهلة الحصول عليها، مع مراعاة تامة لحماية حقوق المستهلك".[1]

يعرّفه صندوق النقد العربي على أنه:" إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان؛ لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف، ومرتفعة الأسعار نسبيا، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية".[2]

يعرّفه اتحاد المصارف العربية على أنه: "عملية تمكين جميع الأفراد والمؤسسات من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صُمِّمت خصيصا لذلك، ومدعما بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية

(1) نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، أفريل 2021، ص 346.

(2) اتحاد المصارف العربية (2019)، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، الموقع: https://uabonline.org/ar/، تاريخ الاطلاع: 28 فيفري 2022.

وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي".[1]

ترتبط هذه الخدمات المالية بالوظائف الأساسية التقليدية للبنك في حين أن الخدمات المستحدثة هي تلك الخدمات التي أصبحت تقوم باستخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية وخاصة تكنولوجيا الاتصالات كخدمات البطاقات المصرفية والصرّاف الآلي وخدمات الهاتف المصرفي والمصرف المنزلي وخدمات المصارف عبر شبكة الانترنت؛ حيث أصبحت هذه الخدمات محل منافسة شديدة بين المصارف على المستوى العالمي.

يرتكز مفهوم الشمول المالي على العناصر التي تُشكِّل أهمية الشمول المالي والتي نلخصها كما يلي:

- تحفيز الطلب على المنتجات والخدمات المالية واستخدامها استخداما فعالا من طرف الأفراد والحكومات.
- تعزيز الحوكمة والشفافية في النظام المالي.
- الحد من الممارسات المالية غير الرسمية.

2. الاستبعاد المالي والشمول المالي

ترجع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر حين نشأت **الحركة التعاونية** في الهند عام 1904 ضد وكالات الإقراض غير الرسمية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون معدل فائدة مرتفع من الفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء والفلاحين في المناطق الريفية من المصدر الرسمي للخدمات. وهو ما تطلب ظهور نظام مالي شامل لاستدراك هذا الإغفال وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية. ومن ثم قام بنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع في عام 1965، ليتم بعدها فتح عدد من الفروع في كافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية[2].

(1) نفس المرجع السابق، ص 347.

(2) البنك الدولي (2022)، الشمول المالي: الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overvie w#1 تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2022.

يشير الاستبعاد المالي إلى[1] :

-الأشخاص الذين استبعدوا من الحصول على الخدمات المالية السائدة مثل حسابات البنوك وبطاقات الائتمان وخدمات التأمين.

-عملية يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول إلى أو استخدام الخدمات والمنتجات المالية السائدة الملائمة لاحتياجاتهم والتي تمكنهم من أن يعيشوا حياة اجتماعية عادية في المجتمع الذي ينتمون إليه.

نلّخص أسباب الاستبعاد المالي كما يلي:

أ-**أسباب تتعلق بجانب العرض**: وهي تعني فشل السوق أو حكومات الدول في توفير الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب للفقراء وذوي الدخل المنخفض بسبب ما يلي:

- ✓ **حواجز جغرافية**: حيث لا تتوفر التسهيلات المالية على مسافة معقولة مما يضطر ساكنة المناطق الريفية إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية.
- ✓ **التمييز بين الأفراد**: عدم وجود المنتجات المناسبة للأسر الفقيرة حيث تعتقد المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص أن التعامل مع الفئات ذوي الدخل المنخفض يحقق أرباحا متدنية عكس التعامل مع العملاء الأغنياء من ذوي الدخل المرتفع الذي يحقق لها أرباحا مرتفعة.
- ✓ **حاجز المعلومات**: قد يتعرض الأفراد إلى نقص المعرفة بشأن المنتجات والإجراءات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ب-**أهداف تتعلق بجانب الطلب**: حيث يتعلق جانب الطلب بالأفراد حيث يتجه بعض العملاء إلى طلب الخدمات المالية من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود فوائد أكثر من حيث التكلفة؛ كما أن الخدمات غير الرسمية تتطلب مستندات ووثائق أقل. ويشمل جانب الطلب أيضا مجموعة من الحواجز تتمثل في:

(1) سهير محمود معتوق وآخرون، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد1، مصر، ص81.

✓ **حاجز انخفاض الفطنة المالية**: والذي يتشكل لدى ذوي الدخل المنخفض بسبب الدخل المنخفض، وضعف الانضباط المالي وعدم المعرفة بوجود مؤسسات مالية تقدم لهم خدمات توفر لهم احتياجاتهم.

✓ **حاجز نفسي**: يشمل الخوف من موظفي المؤسسة المالية والهياكل الوظيفية، والمنتجات المالية المعقدة وغيرها. كما قد يكون الأفراد غير نشطين اقتصاديا مما يدفعهم إلى عدم الدخول في أنشطة اقتصادية تحتاج إلى تمويل.

يترتب على الاستبعاد المالي العديد من الآثار السلبية تُلقي بظلالها على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. نلخص أهم هذه الآثار السلبية على النحو التالي:

- مخاطر عدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استمرار مُعضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل.
- عدم اندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي.
- صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها.

3. أهداف الشمول المالي

يساهم تيسير الوصول إلى الخدمات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دورها في تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه وتوسيع نطاق توفر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللأسر وذلك بفضل مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية وخدمات تداول الأوراق المالية والتأمين. كما تساهم أيضا في الناتج والعمالة باعتبارها من صناعة الخدمات الاقتصادية.

ويؤدي تعزيز القدرة على الحصول على التمويل إلى تحسن الرخاء العام للبلدان لأنه يُمكّن الناس من الازدهار وإدارة احتياجاتهم بشكل أفضل، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمامهم، وتحسين مستوياتهم المعيشية. فعندما يتمتع الناس بالقدرة على الحصول على الخدمات المالية يكون من السهل عليهم أن يديروا استهلاكهم، ومدفوعاتهم، ومدخراتهم، والحصول على إسكان ورعاية صحية وتعليم أفضل، وتأسيس مؤسسات أعمال صغيرة، واستخدام منتجات التأمين لحماية أنفسهم من الصدمات.

يمكن التمييز بين أهداف الشمول المالي على النحو التالي:

-أهداف اقتصادية:

- ✓ تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى أكبر شريحة من المواطنين سواء الأفراد أو المؤسسات.
- ✓ جذب المستبعَدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية.
- ✓ تعزيز مشاريع العمل الحر وتمكين الأفراد والشركات الصغيرة من الاستثمار والتوسع.

-أهداف اجتماعية:

- ✓ تخفيض مستويات الفقر.
- ✓ توفير فرص عدم التمييز بين الجنسين.

لهذه الأسباب وغيرها؛ تشكل أهداف الشمول المالي استراتيجية حاسمة للمساعدة على تخفيف حدة الفقر وبناء عالم يتسم بمزيد من الإنصاف والفرص المتاحة للجميع دون تمييز.

ثانيا: علاقة الشمول المالي بتحقيق التنمية المستدامة

أطلق الأمين العام للأمم المتحدة استراتيجية بشأن التكنولوجيات الجديدة بهدف تحديد كيفية دعم منظومة الأمم المتحدة لاستخدام هذه التكنولوجيات للتعجيل بإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

1. التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة

تؤدي التكنولوجيا دورًا كبيرًا في تطور وسائل تقديم الخدمات والمنتجات المالية التقليدية للمواطنين سواءً كانت مصرفية أو مالية، وقد تنامى هذا الدور في الآونة الأخيرة بوتيرة متسارعة ومتلاحقة بصورة تُمَثِّلُ طفرةً حقيقيةً من شأنها الانتقال إلى عصر جديد من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة التي تفي باحتياجات العملاء بل وتلبي توقعاتهم وتطلعاتهم؛ بطريقة سهلة وآمنة وبتكلفة أقل.

تشهد المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها وطرق توفيرها وانتشارها واستخداماتها وتسهيل الوصول إليها. وبينت التجارب الدولية أن

تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد.

لقد أحدثت التكنولوجيا المالية "فينتك" تغييرًا كبيرًا أثرت على شركات الخدمات المالية بجميع أحجامها وفي مختلف المواقع. ونقصد بالتكنولوجيا المالية تلك الابتكارات المالية التي باستطاعتها انتاج نماذج أعمال جديدة وتطبيقات وعمليات أو منتجات تؤثر بشكل واضح على الأسواق المالية والمؤسسات وعملية تقديم الخدمات المالية[1]. وتتميز هذه التكنولوجيا بكونها أسرع وأقل تكلفة، ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها والاستفادة من الخدمات المالية من خلالها. ويمكن تطوير التكنولوجيا المالية من خلال المؤسسات الناشئة.

لقد تأكد دور التكنولوجيا الحاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما بات تعزيز التقنيات الجديدة ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تسريع التقدُّم لتحقيق الأهداف في حلول العام 2030. حيث أقرَّت خطة العام 2030 بأهمية التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولم تتم الإشارة إلى التكنولوجيا إلا في الهدف 17 -تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة- باعتبارها **وسيلة تنفيذ رئيسية**. بل إنه في الواقع، ومن بين الـ 169 غاية، فإن 48 منها تتعلق بالتكنولوجيا سواء مباشرة (14 غاية) أو غير مباشرة (34 غاية). كما توجد أيضاً أبعاد تقنية معينة للغايات الـ121 الأخرى، حيث تُعد التكنولوجيا إحدى أهم الوسائل لتنفيذها.

- **بالنسبة للقضاء على الفقر**: تؤمن الخدمات المالية الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض إمكانية الوصول إلى أدوات وخدمات مالية مقبولة التكلفة، والتي يمكن أن تساعد في زيادة فرصهم الاقتصادية. أما بالنسبة للأسر التي تعيش في فقر مدقع، فإن الجمع بين الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز سبل العيش، وشبكات الأمان، والتوجيه، يمكن أن تساهم في تحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل.

- **بالنسبة للقضاء على الجوع**: تساعد الخدمات المالية الرقمية المزارعين الذكور

(1) ريهام أحمد ممدوح، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020/12/20، الموقع:
https://jsec.journals.ekb.eg/article_132296_a65ed067ebdfe09460a2e7a334f9399c.pdf

والإناث إلى حد كبير، خاصة من حيث تسهيل الوصول إلى الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج والغلّة، وبتكلفة أقل، وهو ما يساهم بشكل مباشر في زيادة إجمالي الإنتاجية الزراعية.

- **بالنسبة للصحة الجيدة والرفاه:** تساعد المدفوعات والتمويل الرقمي في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية منخفضة الكثافة. ويتيح التمويل الرقمي للأسر التعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية. وعلى سبيل المثال، تتيح المدخرات الرقمية والتأمين للأسر مواجهة نفقات الرعاية الصحية غير المتوقعة.

- **بالنسبة للتعليم الجيد:** يساعد التمويل الرقمي الأسر ذات الدخل المنخفض على التحكم بشكل أفضل في نفقات التعليم، وتعمل المدارس وأنظمة التعليم الوطنية على تحسين إدارتها المالية، وهو ما يوفر الموارد لدعم المعلمين وتوفير المواد والتقنيات التعليمية التي تعمل على تحسين النتائج التعليمية. كما تسمح المدفوعات الرقمية للعائلات بالتوفير والدفع مقابل التعليم، وتمنح النظام التعليمي والمدارس والحكومة رؤية أفضل وإمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية ونماذج أعمال أكثر استدامة.

- **بالنسبة للمساواة بين الجنسين:** يُعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين ودفع النمو في تحقيق القدرة المالية للمرأة عاملاً اقتصادياً رئيسياً. تمنح الخدمات المالية الرقمية النساء الفرصة للتحكم في مواردهن المالية بما في ذلك الوصول الآمن والحكيم والسرّي إلى حساباتهن المصرفية. تساعد القنوات الرقمية في جمع بيانات مفيدة عن رائدات الأعمال وهو ما يؤدي إلى فهم احتياجاتهن وتقييم أفضل لمدى ملاءمتهن الائتمانية.

2. التنمية المستدامة مسؤولية الجميع

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منه في تحسين نوعية حياة المجتمع. ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف أنها تركز على شمولية الجميع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع[1].

(1) المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة، وزارة شؤون مجلس الوزراء، الإمارات =

وتهتم الحكومات بتسخير التكنولوجيا لتحقيق أقصى الفعالية في أداء الأعمال المختلفة وتعمل على تشجيع الابتكارات التكنولوجية ودعم وتمويل قطاع البحث والتطوير بهدف خلق قاعدة تكنولوجية عريضة وكافية لتحقيق الأهداف الوطنية.

وتتكامل أهداف التنمية المستدامة حيث أنها تدرك أن العمل في مجال معين يؤثر على النتائج في مجالات أخرى وأن الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية من كل المجتمع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة التزاما فاعلا من كافة الجهات المعنية من منظمات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وعامة الناس.

2. التكنولوجيا الرقمية في خدمة الشمول المالي

يشهد العالم تسارعا كبيرا في استخدام الانترنت بسبب مجموعة من العوامل نلخصها على النحو التالي:

-دخول السكان في البلدان النامية عالم الانترنت واستخدام الهواتف الذكية باستخدام تكنولوجيا الجيل الثالث والرابع.

-زيادة كبيرة في تسهيلات الصوت والفيديو على شبكة الانترنت بسبب انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة في البلدان النامية.

-التسهيلات التي توفرها تطبيقات وسائط التواصل الاجتماعي للأفراد والمؤسسات والشركات.

-تنامي حجم التجارة الالكترونية بما فيها التسويق الالكتروني.

وفيما يلي بعض الاحصائيات المتعلقة باتجاهات تنامي استخدام التكنولوجيا:

=

العربية المتحدة، الموقع: https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/The-Global-Goals.aspx، تاريخ الاطلاع: 2022/02/19.

-**استخدام الانترنت**: في 2005 بلغ عدد مستخدمي الانترنت المليار مستخدم وهو الرقم الذي استغرق حوالي 16 سنة ولكن لم يستغرق وصول عددهم في انحاء العالم إلى المليارين سوى ستة (6) أعوام أخرى. وتشير الدراسات أن معدل النمو الحالي لمستخدمي الانترنت هو مليار كل 2،7 عام[1].

الجدول رقم (1): الاستخدام العالمي للإنترنت

عدد المستخدمين	4.1 مليار نسمة
نسبة النفاذ	%53.6
الفجوة بين الجنسين في استخدام الانترنت	%17
الزيادة السنوية في نسبة النفاذ	%82
متوسط الوقت الذي يقضيه مستخدمو الانترنت في الاتصال بالانترنت يوميا	6 ساعات و42 دقيقة
نسبة المستخدمون الذين يستخدمون القيادة الصوتية _ البحث الصوتي شهريا	%40
نسبة المستخدمون الذين يشاهدون مقاطع الفيديو عبر الانترنت شهريا	4 مليار نسمة

المصدر: الاسكوا، نحو التمكين وضمان شمول الجميع، تقرير التنمية الرقمية العربية، الأمم المتحدة، 2019، ص10.

-**استخدام الهاتف النقال**: أصبح أكثر من ثلثي سكان العالم يستخدمون هواتف نقالة ويمتلك كل مستخدم أكثر من اشتراك واحد، تصنف ثلثي الهواتف النقالة المستخدمة في العالم كهواتف ذكية والباقي هواتف مصنوعة بشكل أساسي للمحادثة الهاتفية (هواتف الميزات).

الجدول رقم (2): أهم اتجاهات استخدام الهاتف النقال عالميا

مستخدم واحد مشترك باتصال او أكثر	5.112 مليار نسمة
نسبة النفاذ للمستخدم الواحد	%67

(1) الإسكوا، نحو التمكين وضمان شمول الجميع، تقرير التنمية الرقمية العربية، الأمم المتحدة، 2019.

نسبة الاتصالات النقالة إلى مجموع السكان	%115
الاتصالات النقالة المرتبطة بهواتف ذكية	5.453 مليار نسمة
الاتصالات النقالة المرتبطة بهواتف الميزات	2.444 مليار نسمة
استهلاك البيانات بواسطة الهواتف النقالة شهريا	20 مليار جيجابايت

المصدر: الاسكوا، نحو التمكين وضمان شمول الجميع، تقرير التنمية الرقمية العربية، الأمم المتحدة، 2019، ص11.

-**استخدام وسائط التواصل الاجتماعي**: يتشكل جمهور وسائط التواصل الاجتماعي من جميع الأعمار ولقد تجاوزت منصات وسائط التواصل الاجتماعي أدوارها الترفيهية _ الاجتماعية لتصبح منصات للعمل. وتجدر الإشارة إلى أن لدى المستخدمين في المتوسط تسعة (9) حسابات على منصات التواصل الاجتماعي وهو ما يشير إلى أن ليست هناك منصة تواصل اجتماعي واحدة مرضية للجميع وأن هناك حاجة إلى وظائف تطبيقية مختلفة.

الجدول رقم (3): أهم اتجاهات استخدام وسائط التواصل الاجتماعي

عدد مستخدمي وسائط التواصل الاجتماعي النشيطين	3.5 مليار نسمة
عدد من يستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي للعمل	800 مليون نسمة
متوسط عدد حسابات وسائط التواصل الاجتماعي للمستخدم الواحد	9
مستخدمو وسائط التواصل الاجتماعي على الأجهزة النقالة	3.3 مليار نسمة

المصدر: الاسكوا، نحو التمكين وضمان شمول الجميع، تقرير التنمية الرقمية العربية، الأمم المتحدة، 2019، ص12.

-**استخدام لغرض التجارة الالكترونية**: تزدهر التجارة الالكترونية على الصعيد العالمي ويتصدر كل من السفر والإقامة قائمة فئات التجارة الالكترونية فيما يتعلق بالإنفاق، تليها الموضة والتجميل، والالكترونيات والوسائط المادية. وفي عام 2018 تجاوز المبلغ المنفق على السلع الاستهلاكية وحدها 1.78 تريليون دولار.

الجدول رقم (4): اتجاهات الاستخدام لغرض التجارة الالكترونية

عدد مشتري السلع على الانترنت	1.8 مليار نسمة

معدل الزيادة السنوية للمشترين	%3
قيمة السلع الاستهلاكية في التجارة الالكترونية	1.786 تريليون دولار
معدل الزيادة السنوية في الانفاق على التجارة الالكترونية	%14

المصدر: الاسكوا، نحو التمكين وضمان شمول الجميع، تقرير التنمية الرقمية العربية، الأمم المتحدة، 2019، ص12.

ثالثا: أدوات التعليم المالي لتعزيز الشمول المالي

يشكل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطا أساسيا لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال. وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، لذلك أصبح التعليم المالي أمرا ضروريا لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامها.

1. تعريف التعليم المالي

إن تعلُّم كيفيَّة الحصول على الأموال وكيفية إنفاقها، وتحديد حجم المدخرات اللازمة ومتى يمكن البدء في تحويل المدخرات إلى استثمارات؛ هي أمور يجب على كل فرد أن يتعلمها؛ لأن هذه المفاهيم والعلم بها أصبح مهارة حياتية تؤثِّر على واقع ومستقبل الحياة الاقتصادية كونها تجعَلُنا قادرين على التفاعل مع المجتمع بما يمكننا من تحقيق المصالح الاقتصادية بما تتضمنه من عمل موازنات مالية سليمة، وفهم ما لنا من أموال لدى الغير وما علَينا من ديون.

وتظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي مثل الديون المتراكمة، المدخرات غير الكافية، عدم التخطيط ماليا للمستقبل والاستثمارات غير المدروسة.

ويعتبر التعليم المالي شرطا مسبقا ونتيجة تابعة للشمول المالي في آن واحد. وعلى برامج التعليم المالي أن تستهدف جميع فئات المجتمع، النساء، والشباب، والمشروعات الصغيرة خصوصا والمتوسطة والمتناهية الصغر، والفئات المحدودة الدخل.

تعددت تعاريف التعليم المالي حيث[1]:

- **عرَّفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، بأنه: "العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين فهمهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة أخرى لتحسين أوضاعهم المالية.

-كما **عرَّفته المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب** بأنه "عملية توفير توجيهات ومواد تعليمية مصممة لزيادة المعارف والمهارات المالية لدى الأطفال والشباب".

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التعليم المالي على أنه عملية تستهدف:

- ✓ تحسين الإدراك نحو المنتجات المالية.
- ✓ إدراك المفاهيم المرتبطة بالمخاطر والفرص المالية.
- ✓ تطوير المهارات والثقة

2. التعليم المالي والثقافة المالية

اكتسب مفهوم الثقافة المالية أهمية كبيرة بعد الأزمة العالمية المالية 2008 حيث تكشف من خلالها أنّ أغلبية أفراد المجتمع يفتقرون للمهارات اللازمة للتعامل مع شؤونهم المالية إذ أن الفرد قد يحوز تعليما عاليا ويكون ناجحا مهنيا ومع ذلك يعاني من أمية مالية. وهو بذلك يحتاج إلى فهم أساسيات إدارة الأموال. ويدخل فهم هذه الأساسيات تحت ما يسمى "الثقافة المالية".

نقصد بالثقافة المالية[2]:

(1) اتحاد المصارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي، الإدارة العامة، إدارة البحوث والدراسات، أكتوبر 2017، ص16.

(2) نفس المرجع السابق، ص16.

- الإلمام بمختلف المفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة بغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية.

- كما تشير الثقافة المالية إلى تطوير مستمر للكفاءة المالية التي تمكن الافراد من الاستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية.

ويتداخل مفهوم الثقافة المالية مع التعليم المالي ومحو الأمية المالية والمعرفة المالية كما أنها تترابط حيث أن الأمية المالية لا يمكن القضاء عليها إلا بالتعليم المالي، الذي يُكسِب الأفراد المعرفة المالية والمهارات المالية التي تمكنهم من الاندماج في الحياة العملية واتخاذ القرارات المالية الصائبة.

3. أثر التعليم المالي على سلوكيات الافراد المالية

يشارك أساتذة الجامعات والمنهجيين والمتطوعين من ذوي الخبرة في الإدارة المالية بشكل مباشر في العمل على تحسين الثقافة المالية. إن أنشطتهم المشتركة ليست استشارية بطبيعتها، بل لها أهداف تعليمية بحتة. حيث يسهم التعليم المالي في اكتساب المهارات والسلوكيات اللازمة لاعتماد ممارسات إدارة المال الجيدة فيما يتعلق بتحقيق بالإنفاق والادخار والاقتراض والاستثمار وتحقيق الارباح. ويعتبر التغيير في التصرّف المالي الهدف الرئيسي لبرامج التعليم المالي. حيث تساهم المعرفة والسلوكيات المالية المُحسّنة في تحقيق الرفاه الاقتصادي.

يؤثر التعليم المالي على سلوكيات الأفراد المالية والتي نميز بينها كما يلي:

- **سلوكيات قصيرة المدى**: والتي يكون لها عائد منتظم وسريع سواء كان هذا العائد على شكل ربح أو خسارة.

- **سلوكيات طويلة المدى**: حيث لا يظهر العائد المالي بشكل مباشر ولا منتظم بل يظهر مع مرور الزمن.

ويؤثر التعليم المالي بشكل إيجابي أكثر على السلوكيات طويلة المدى لأنه يعطي ويحدد التوجهات والأبعاد والنتائج المرجوة على عكس السلوكيات قصيرة المدى التي تدخل ضمن الممارسات الاقتصادية اليومية.

4. الخطوط التوجيهية للتعليم المالي

يمكن تحديد ثلاثة قواعد أساسية للتعليم المالي نذكرها كما يلي:

- التفريق بين الأصول والخصوم
- تنويع مصادر الدخل.
- الاستقلال المالي والحرية المالية.

من خلال هذه القواعد يمكن التميز بين مجموعة من المواضيع التي تحتاج إلى الإلمام على المدى القصير وأخرى على المدى الطويل، نلخصها على النحو التالي:

أ. بالنسبة للمدى القصير: تتضمن المواضيع ما يلي:

-**إدارة التدفق المالي**: هو فرع من فروع الإدارة المالية التي تحتوي أيضا على عمليات الادخار والاستثمار والتأمين وغيره. وهي مجموعة من الأنشطة قصيرة المدى من حيث التخطيط والتنفيذ والتقييم، تتعلق بتوزيع دخل الفرد أو الأسرة لتحقيق الأهداف المالية الواضحة أو الخفية لهم أي كيفية الاهتمام بإدارة الأموال الفعلية التي بين أيدينا.

-**إدارة الديون والائتمان** : لأسباب مختلفة يلجأ الأفراد إلى الاستدانة وهو قرار يحتاج إلى الكثير من الدراسة والتخطيط؛ فما نقترضه يؤثر على قدرة السداد. وقدرة السداد تحدد الجدارة الائتمانية التي بدورها تحدد ما إذا كان الشخص موثوقا به وهو ما يحدد إمكانية التعامل معه من دونها لاحقا.

ومن أساسيات التعليم المالي بهذا الشأن:

- ✓ ضرورة الالتزام بالدفعات الشهرية في وقتها
- ✓ الدفع أعلى بقليل من الدفعة المحددة شهريا.
- ✓ ضبط كمية أقساط الدين مع معدل الدخل بحيث لا تتجاوز نسبة 25% من الدخل الشهري

ب. بالنسبة للمدى الطويل : تتضمن المواضيع ما يلي:

-**الادخار**: هو من المواضيع التي علينا التحكم فيها قبل التفكير في تحقيق الاستقلال المالي أو الثراء. ونقصد بالادخار عملية حفظ الأموال باختلاف أشكالها (

أموال جارية، شيكات، أو غيرها) وبطريقة آمنة لا تعرضها للخسارة في حال حدوث أي انهيارات اقتصادية مثلا؛ لضمان وجود سيولة مالية تغطي ما يكفي لستة أشهر قادمة على الأقل كتمويل للطوارئ.

-**الاستثمار**: هو عملية استخدام المال لشراء أصل أو تأسيس مكان ما بهدف الحصول على عائد من هذا المال يكون آمنا ومقبولا بهدف تحقيق الثراء حتى لو كان بعد سنوات. والمهم أن يستثمر الفرد في أكثر من عمل وأن يضع أهدافا للاستثمار تتعدى مرحلة التقاعد

هذه المواضيع وغيرها تجعل من المشاركين في دورات التعليم المالي قادرين على القيام بخيارات مالية أفضل والعمل على تحقيق أهدافهم المالية وبالتالي تعزيز رفاههم الاقتصادي.

خاتمة:

يعتبر مفهوم الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا غداة الأزمة المالية العالمية 2007، قامت غالبية الدول بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي؛ والتي سينعكس أثرها الإيجابي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

ويشكل تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها رافعة رئيسية لمحاربة البطالة والفقر وتحسين الظروف المعيشية وزيادة خيارات المواطنين وقدرتهم على المبادرة بإقامة مشاريعهم الصغيرة واستغلال الفرص وهو ما يتطلب ضرورة خلق مناهج تعليمية متخصصة تتناسب مع الفئات المختلفة من المجتمع لنشر التعليم المالي.

هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والتعليم المالي حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرط أساسيا لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال. وبالمثل، فإن امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية.

وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، لذلك أصبح التعليم المالي أمرا ضروريا لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامها.

-النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر الشمول المالي أحد الأدوات الهامة لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال قدرته على تحقيق التمكين الاقتصادي

- يعمل الشمول المالي على خفض معدلات الفقر وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل وزيادة خلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة ودمج الفئات المهمشة وتمكين الأفراد من الاستثمار في المستقبل وتجنب صدمات الدخل والتقلبات في مستويات الاستهلاك وخفض المخاطر المالية وبالتالي زيادة مستويات دخل الأفراد والشركات ورفع معدل الناتج المحلي الإجمالي.

- النظام العالمي الحالي الذي قوامه العولمة وحرية السوق الاقتصادية ولا سيما المالية هو نظام يُملي على نُظم التعليم في العالم كله مطالب جديدة ويفرض عليها أن تلجأ إلى إحداث أساليب مُبتكرة

- التعليم المالي يسهل الوصول إلى الخدمات المالية ومنه المفاضلة بين أوجه الاستثمار المختلفة.

-التوصيات:

نلخص توصيات هذه الدراسة في الإشارة إلى:

-ضرورة أن تتبنى كل دولة –بما فيها الجزائر- استراتيجية واضحة للشمول المالي تهدف في مراحلها الأولى من التطبيق إلى تعليم وتثقيف الجميع خاصة الشباب في مختلف الأطوار التعليمية بأهمية الشمول المالي وأثره الإيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

-تفعيل مبدأ التشاركية محليا ودوليا لتصميم أفضل الاستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التأكيد على خصوصية كل مجتمع.

المراجع:

المراجع العربية:

1- نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، أفريل 2021.

2- ريهام أحمد ممدوح، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020/12/20، الموقع:
https://jsec.journals.ekb.eg/article_132296_a65ed067ebdfe09460a2e7a334f9399c.pdf

3- سهير محمود معتوق وآخرون، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد1، مصر.

4- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة، وزارة شؤون مجلس الوزراء، الإمارات العربية المتحدة، الموقع: https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/The-Global-Goals.aspx، تاريخ الاطلاع: 2022/02/19. الإسكوا، نحو التمكين وضمان شمول الجميع، تقرير التنمية الرقمية العربية، الأمم المتحدة، 2019.

5-اتحاد المصارف العربية (2019) ، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، الموقع: https://uabonline.org/ar/، تاريخ الاطلاع: 28 فيفري 2022.

6- اتحاد المصارف العربية (2017)، الثقافة المالية في العالم العربي، الإدارة العامة، إدارة البحوث والدراسات، الموقع:
https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06

7- البنك الدولي (2022)، الشمول المالي: الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، الموقع:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overvie w#1 تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2022.